الاحتلال الايراني للجزر العربية في الخليج

دراسة في تاريخ العلاقات العربية الايرانية ١٨٨٧ - ١٩٧١ م

د. عبدالمالك خلف التميمي *

مقدمـــة :

تفسر دراسة مسألة إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي عام ١٩٧١ م جانبا مهما في العلاقات العربية الإيرانية في فترة مهمة من تاريخ المنطقة. فلم تتم عملية الإحتلال فجأة بل سبقتها محاولات إيرانية منذ بداية القرن العشرين، كما سبقت هذه العملية إقدام إيران على إحتلال جزيرتين عربيتين أخرتين هما «سيري» و «هنجام» في فترة السيادة البريطانية على المنطقة. وكانت لبريطانيا مصالح استراتيجية واقتصادية في منطقة الخليج العربي وفي إيران، وتحدد موقفها من قضية الجزر في ضوء تلك المصالح. ولقد كانت مسألة الحدود البحرية والبرية بين إيران والأقطار العربية الخليجية مسألة خلاف طويل، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على الوضع الراهن لتحقيق الاستقرار لأنه السبيل الوحيد الذي يحفظ مصالحها، ويحقق احتكارها وهيمنتها على المنطقة.

وبدراسة تاريخ العلاقات الايرانية العربية نجد أن أهداف إيران لا تقتصر على الجزر الثلاث التي إحتلتها عام ١٩٧١ م، ولكنها تتعدى ذلك إلى منطقة الخليج كلها، ورغم تغيير النظام السياسي الذي أقدم على إحتلال الجزر العربية إلّا أن إيران استمرت في النهج نفسه في الإبقاء على الجزر تحت سيطرتها، وإنّ مرور سنوات طويلة على الإحتلال يجعل قضية الجزر كقضايا الأراضي العربية المغتصبه الأخرى مثل فلسطين والإسكندرونه.

تعالج هذه الدراسة قضية الجزر العربية في الخليج التي أقدمت إيران على إحتلالها وتطورها التاريخي بهدف فهم طبيعة العلاقات العربية الإيرانية في القرن العشرين، وموقف الاستعمار البريطاني من هذه القضية. وتتناول الدراسة الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجزر، وتطور المحاولات الإيرانية لإحتلالها، ثم الموقف البريطاني منها، وفي الخاتمة نعرض

* استاذ مساعد في قسم التاريخ - جامعة الكويت

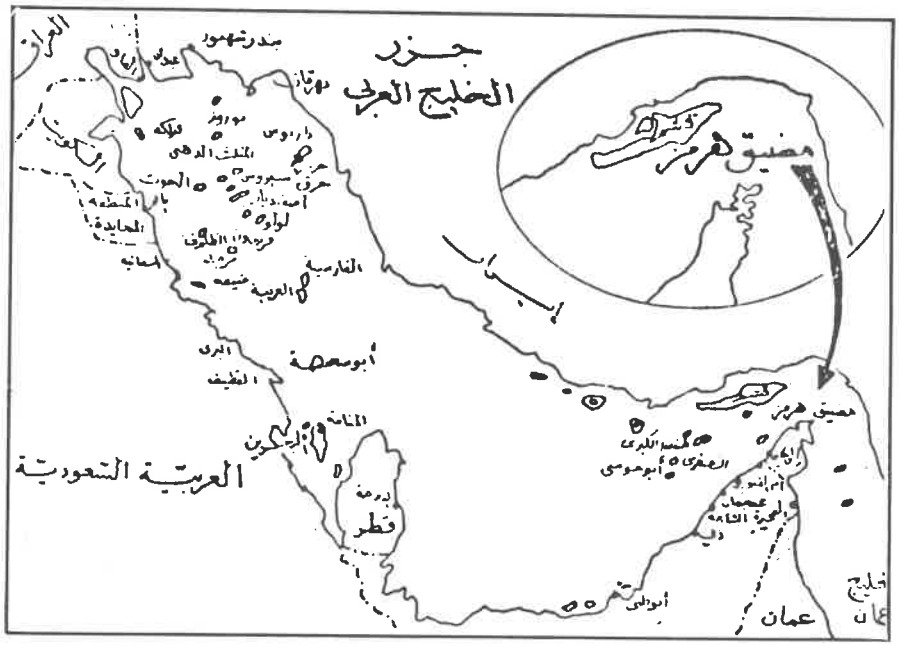

خارطة الخليج العربي موضح عليها موقع الجزر الثلاث

نتائج الدراسة، ومحاولة رسم تصور مستقبلي للعلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

إعتمد هذا البحث بصورة أساسية على الوثائق البريطانية المتوفرة وبخاصة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O.ووثائق المكتب الهندي India Officeبالإضافة إلى المصادر الأخرى العربية والأجنبية، وتعتبر المصادر البريطانية هي الأساسية في تاريخ المنطقة في فترة الاستعمار البريطاني، وهي زاخرة بالمعلومات الدقيقة حول أوضاع المنطقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقات العربية الإيرانية في فترة مهمة من تاريخ المنطقة، ودور بريطانيا في ذلك، كما تهدف إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء إصرار إيران على إحتلال الجزر لمدة طويلة حتى تحقق لها ما أرادت.

جغرافية الجزر الثلاث

إن أهمية الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) تكمن في أهمية مضيق هرمز في الخليج العربي ذلك أن هذه الجزر تحتل مدخل هذا المضيق، وينحصر مضيق هرمز بين جزيرة لارك، وبين شبه جزيرة مسندم. ويعتبر حلقة الاتصال البحرية الوحيدة في الخليج بين

الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وإنّ أية قوة تسيطر عليه يمكنها التحكم بمصير منطقة الخليج كلها لا بل التحكم في اقتصاديات العالم الصناعي أيضا، لأن ناقلة نفطيه تمر عبر المضيق كل عشر دقائق ويعتبر المنفذ الأساسي لدول الخليج العربي كالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، ويعتبر لبعض هذه الأقطار المنفذ البحري الوحيد كالعراق والكويت والبحرين وقطر[1]. لذلك فموقع الجزر الثلاث مهم بالنسبة لجميع الأطراف التي لها مصالح في الخليج العربي.

أولا : جزيرة أبو موسى

تقع جزيرة أبو موسى على بعد ٩٤ ميلا من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد حوالي ٧٥ كلم عن الساحل الإيراني بينما تبعد عن الساحل العماني بحوالي ٤٨ كلم قبالة إمارة الشارقة. تبلغ مساحتها ٢٠ كلم، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبه، وهي محاطة بمياه عميقة نسبيا، وتتوفر فيها المياه الصالحة للشرب، وكان يبلغ عدد سكانها قبل احتلالها حوالي ألف نسمة من العرب، وبها مدرسة ابتدائية، وجمرك، ومسجد، وقصر لنائب حاكم الشارقة، وكان يعمل سكانها بصيد الأسماك والرعي، وتتوفر في الجزيرة معادن هامة مثل رواسب أكسيد الحديد، والنفط وهي تابعة لإمارة الشارقة على الساحل العربي من الخليج.

ثانيا : جزيرة طنب الكبرى

تقع جزيرة طنب الكبرى على بعد ٥٩ كلم جنوب غربي جزيرة قشم، وعلى بعد ٧٨ كلم شمال غرب جزيرة الحمراء، وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها حوالي ٣,٥ كلم، ومساحتها حوالي ٩كلم مربع، وهي منبسطة فيها بعض المراعي، وتتوفر فيها المياه العذبة، وكان يسكنها حوالي سبعمائة شخص من العرب قبل إحتلالها. ويعمل سكانها في صيد الأسماك وكان فيها مدرستان وفنار للسفن. ويتوفر فيها معدن النفط، وهي تابعة لإمارة رأس الخيمة.

ثالثا : جزيرة طنب الصغرى

تبعد هذه الجزيرة مسافة ٩٠ كلم عن الساحل العربي، و١٣ كلم عن جزيرة طنب الكبرى وهي على شكل مثلث طوله كيلومترين، وعرضه متر واحد، وتتكون من تلال داكنة اللون، وبها طيور بحرية، وهي خالية من السكان ربما لعدم توافر المياه العذبة فيها. وتتبع جزيرة طنب الصغرى إمارة رأس الخيمة كذلك[2].

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر قد اختلفت في تحديد المسافة بين هذه الجزر والساحلين العربي والفارسي، ولكنها بدون شك أقرب إلى الساحل العربي منه إلى الساحل الإيراني، وإن

قربها أو بعدها من هذا الساحل أو ذلك لا يقاس بالمسافة مع أقرب جزيرة بل بالمسافة التى تبعدها عن الساحل، وبذلك فهذه الجزر عربية. إن سكان جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى* كان أغلبهم من العرب وكانت إدارتها عربية، وتبعيتها لا تحددها السيادة المفروضة عليها بقدر ما تحددها عوامل تاريخية وجغرافية.

إن المياه الإقليمية لكل بلد في البحار والخلجان نص عليها القانون الدولي وهي بالنسبة للخليج العربي محددة ب ١٢ ميلا بحريا، وبذلك تصبح الجزر التي تقع ضمن هذه المسافة من حق الدولة صاحبة المياه الإقليمية، وخارج ذلك مياها دولية، والجزر التي تقع خارج المياه الإقليمية لدولة ما لا يجوز أن تفرض تلك الدولة سيطرتها عليها، ولما كانت الجزر العربية الثلاث خارج حدود المياه الإقليمية الإيرانية فإن استمرار السيادة العربية عليها هو الوضع الطبيعي لما هو قائم قبل تحديد الحدود القائمة في الوقت الحاضر.

الخلفية التاريخية للإحتلال الإيراني للجزر الثلاث:

إن تاريخ الجزر العربية التي أقدمت إيران على إحتلالها جزء من تاريخ القواسم الذين حكموا الساحل العماني، والذين نشطوا في بعض أجزاء إيران الجنوبية منذ بداية القرن الثامن عشر من خلال فرع قبيلة القواسم التي انطلقت من رأس الخيمة إلى الساحل الإيراني، وأقاموا إمارة «لنجة» في جنوب إيران وبقيت تحت حكمهم منذ نهاية العقد الثاني من القرن الثامن عشر حتى سيطرت إيران عليها في عام ١٨٨٧ م، وهزم القواسم فيها، وعندها اعتبرت إيران العرب في تلك المنطقة رعايا إيرانيين، وليس هناك ما يثبت إن جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى كانت تحت السيطرة الإيرانية، فقد كانت هذه الجزر جزء من الأراضي التابعة للقواسم، وكان لشيوخ القواسم فيها مصالح شأنها شأن مصالهم في الساحلين العربي والإيراني، كما لم يعترف أي شيخ من شيوخ القواسم بأن الجزر إيرانية، وقد ذكر المقيم السياسي البريطاني في بوشهر حول العلاقة بين جزيرة طنب ولنجة حتى ١٨٧٩ م بأنها كانت تحت سيادة القواسم، وأشار في عام ١٨٨٢ م إلى إن شيوخ ساحل عمان لهم الحق في هذه الجزر. إن الإدعاء الإيراني في الجزر قد بدأ في عام ١٨٨٧ م[٣]، عندما تمكنت الحكومة الإيرانية من إحتلال إمارة لنجة العربية في جنوب إيران، وكانت هذه الإمارة تتحكم في مضيق هرمز، وجزيرة قشم وباسندم.

بدأت ايران بعد ذلك تتطلع لإحتلال الجزر العربية مبتدأة بجزيرتي سيرى وهنجام مستغلة فرصة سقوط القواسم وتشتت أسطولهم على يد الإنجليز، فقامت بالقضاء على الحكم العربي في لنجه على الساحل الشرقي للخليج، واستولت على جزيرتي سيرى وهنجام، وقبلت

---

* عند ذكر المصادر لعدد السكان في الجزيرتين أبو موسى وطنب الكبرى لم تشر إلى السنة التي تم فيها إحصاء أو تقدير عدد السكان في هاتين الجزيرتين.

بريطانيا بالأمر الواقع، وسكتت على الإحتلال بحجة إن هاتين الجزيرتين تابعتين لإمارة لنجة التي سيطرت عليها إيران[٤].

تم الإتفاق بين حكومة الهند والمكتب الهندي ووزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٠٨ م على إن جزيرة طنب الصغرى تابعة لجزيرة طنب الكبرى، وقد أنشأت السلطات البريطانية في جزيرة طنب الكبرى في عام ١٩١٣ م فناراً لإرشاد السفن. إن تاريخ وموقع الجزر الثلاث متماثل، وإن شيخ الشارقة على الساحل العربي كان يدير شئونها، ويرفع علمه عليها، كما أن شيخ الشارقة والحكومة البريطانية قد وافقا على إحتلال إيران لجزيرة سيرى في عام ١٨٨٧ م، وإن إقدام إيران على رفع علمها على طنب الكبرى وأبو موسى في عام ١٩٠٤ م أدّى إلى إجراء بريطاني عاجل بإزالة العلم، ورفع علم الشارقة عليها. وقد ذكر المقيم السياسي البريطاني في نوفمبر ١٩٠٨ م بأن علم الشارقة لم يرفع على جزيرة طنب الصغرى بواسطة شيخ الشارقة، وقال: «غير معروف ما إذا كانت هناك خطوات قد أتخذت منذ ذلك الحين»[٥] ولم يوضح طبيعة تلك الخطوات والجهة التي من المفروض أن تتخذها.

وفي تقرير بريطاني حول الجزر ذكر «إن شيوخ الساحل العماني في الشارقة قد إدعوا الحق في تبعية الجزر لهم، لأنها كانت تابعة للقواسم الذين سيطروا في القرن الثامن عشر على «لنجه» في جنوب إيران، أما الإدعاء الإيراني في الجزر فقد بُنِيَ على أساس أن شيوخ القواسم في لنجه قبل عام ١٨٨٧ م ولمدة طويله مواطنون إيرانيون حكموا لنجه كممثلين رسميين إيرانيين، وبهذا المعنى، وإنطلاقا من هذا الأساس سيطرت إيران على الجزر، وأصبحت أراضي إيرانية. أما الإدعاء الإيراني الأخير في الجزر الثلاث فقد بنى على أساس أنّ هذه الجزر قد ظهرت على أنها جزرٌ إيرانية على خريطة وزارة الحرب البريطانية في عام ١٨٨٧ م، والتي قدمت نسخه منها إلى شاه إيران بواسطة الوزير البريطاني المفوض في طهران، وقد ذكر ذلك في أمر اللورد سالزبرى في يوليو ١٨٨٨ م[٦].

وتستند إيران في دعواها ومطالبها في الجزر إلى أنها قد ظهرت في خريطة اللورد كيرزون غير الرسمية في عام ١٨٩٢ م، وأيضا في الخريطة المسحية الهندية (البريطانية) في عام ١٨٩٧ م، والخطأ في المسألة تتحمله السلطات البريطانية، ويقول التقرير البريطاني نفسه: «إنّه لا يمكن أخذ التصريح، ولا الخريطة بصورة رسمية، كما لا يمكن إعتبار ذلك مهماقبل وبعد إدعاء إيران في الجزر[٧]».

إن سيطرت إيران على جزيرتي سيرى في عام ١٨٨٧ م، وهنجام في عام ١٩٢٨ م، وموافقة بريطانيا على ذلك جعل المسألة في غاية الصعوبة بمنازعة ايران عليها. لقد وقفت السلطات البريطانية مع الشارقة ورأس الخيمة في مسألة جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، ولكن ذلك لم يكن من منطلق الحق لهذا الطرف أو ذلك، ولكن لإعتبارات سياسية

وإقتصادية في فترة معينة، والذي يؤكد ذلك موافقتها على إحتلال إيران لجزيرتي سيرى وهنجام، وسكوتها على عملية إحتلال الجزر الثلاث في عام ١٩٧١ م، بعد إنسحابها علما بأنها كانت تعارض ذلك منذ بداية القرن العشرين.

لقد خذل الموقف البريطاني حكام الإمارات العربية رغم الإتفاقيات المعقودة بين أولئك الحكام وبريطانيا ومسئولية بريطانيا في حماية هذه المناطق[٨]. فقد نصت تلك الإتفاقيات على «أن بريطانيا مسئولة عن الشئون الدفاعية والخارجيه للمنطقة، ولا يتم الإتصال أو التفاوض مباشرة مع القوى الخارجية بدون موافقة السلطات البريطانية». أين هي من تلك الالتزامات؟ وهل يكفى إعلانها عدم الموافقة على الإحتلال قبل رحيلها عن المنطقة أم إنها غير ملزمة لا أدبيا ولا سياسيا تجاه الإمارات وتجاه المنطقة التي استعمرتها أكثر من قرن من الزمان. إن بريطانيا قد إستخدمت مسألة الجزر العربية طوال أكثر من نصف قرن للمساومة بغية الحصول على أكبر قدر من إمتياز النفط خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين، وكان موقفها بدافع الضغط على إيران لتحقيق ذلك مع الطرف الإيراني والعربي، وحققت ما أرادت.

إحتلال إيران لجزيرة سيرى عام ١٨٨٧ م

تحرك جزء من الجيش الإيراني في عام ١٨٨٧ م واحتل جزيرة سيرى، ورفع العلم الإيراني عليها. وسألت الحكومة البريطانية المقيم السياسي البريطاني ووزيرها المفوض في طهران عما إذا كانت الجزيرة تحت الحماية البريطانية، وهل يتطلب الأمر إتخاذ إجراء مع طهران؟ وكان الرد على تلك الاستفسارات يتلخص بأن جزيرتي سيرى وطنب خارج حدود التدخل الإيراني، وإنهما تابعتين للساحل العربي، وتحت الحماية البريطانية. وأرفق المقيم السياسي البريطاني في المنطقة رده بتقرير خاص ذكر فيه «إن هذه الجزر تابعة للقواسم في عمان، وليس لإيران أي حق في التدخل فيها[٩] . .» وفي ١٦ أكتوبر عام ١٨٨٧ م إحتج شيخ الشارقة على الإجراء الإيراني في جزيرة سيرى، ونبه إلى أن عملا مماثلا قد يقع لجزيرة طنب لا بد من تجنبه، وشعرت حكومة الهند البريطانية بصعوبة الموقف الذي يجب أن يُتّخذ حين وجدت أن بعض شيوخ القواسم في لنجه قد أقروا الإجراء الإيراني، وأكدت بريطانيا بأنه لن يتخذ إجراء مماثل في جزيرة طنب.

أما إيران فقد بررت إحتلالها لجزيرة سيرى بأن جزيرتي سيرى وطنب كانتا تدفعان الضرائب للحكومة الإيرانية لمدة تسع سنوات، واعتبرت ذلك من الاسباب التي استندت إليها في إدعائها بتبعيتها لها، وليس هناك وثائق تحتوى على أسباب أساسية للإدعاءات الإيرانية في الجزر، وذكرت الحكومة الإيرانية في حينها بأن هناك خمس رسائل رسمية من شيخ لنجة تؤيد مطالب إيران في الجزر، ورفضت الحكومة البريطانية تلك الرسائل، لأنها جاءت في ظل ظروف غير عادية وعن طريق استغلال الحكومة الإيرانية للخلاف بين شيوخ القواسم في لنجه، وقد

أشار أحد التقارير البريطانية حول أوضاع الجزر بعد إحتلال لنجه» بأن الشيخ أمين سلطان أحد شيوخ القواسم في لنجه قد كتب خطابا يؤيد مطالب إيران في الجزر، وقد حصل عليه المقيم السياسي البريطاني في ٢٨ أبريل ١٨٨٨ م. وإتضح للسلطات البريطانية في ذلك الوقت بأن مطالب إيران لم تقف عند إحتلال لنجه وجزيرة سيرى فحسب وإنما هناك إدعاء إيراني جديد في جزيرة أبو موسى[١٠].

محاولة إيران إحتلال جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى عام ١٩٠٤ م وتكرار ذلك عام ١٩٢٣ م:

هناك أمران ينبغي الوقوف عندهما ونحن نبحث مسألة الجزر قد حدثا في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين كان لهما أهمية في تطور الأحداث الخاصة بالجزر العربية في الخليج لا بل في أوضاع المنطقة في تلك الفترة. الأول: إن التجارة في ميناء لنجه قد تراجعت بعد الإحتلال الإيراني عام ١٨٨٧ م، فقد إنتقل التجار العرب إلى الساحل العماني، عندها شعرت إيران بأن تجارتها في المنطقة قد تدهورت لا سيما وإن التجار العرب قد إهتموا بجزيرة أبو موسى لتكون ميناءً تجارياً، ومركزاً أساسياً لتصريف بضائعهم إلى الخارج، وطلبوا من الشركات البريطانية أن تجعل جزيرتهم من بين الموانى التي ترسو فيهاالسفن تمهيدا لخلق سوق حرة فيها بعيدة عن أطماع إيران، ثم أخذت الجزيرة تنافس الموانى الإيرانية في التجارة، فتحركت إيران لفرض سيطرتها على جزيرة أبو موسى[١١]. الأمر الثاني: إن روسيا كانت تشكل ضغطا على إيران في تلك الفترة في الوقت الذي كان فيه النفوذ البريطاني يتنامى في منطقة الخليج وجنوب إيران، وكانت بريطانيا لا تريد الضغط على إيران في مسألة الجزر حتى لا تترك فرصة لتقارب إيراني روسي من جهة أو أن تستغل روسيا ذلك فتعمل على تقوية نفوذها في إيران من جهة أخرى. ومنذ ذلك الوقت بدأت إيران تفكر في بناء أسطول بحري بعد تزايد النشاط التجاري في الخليج، وأهميته في اقتصادياتها، واعتمدت على ألمانيا في بناء بعض السفن التي تحتاجها، وهذا التوجه قد أزعج بريطانيا التي كانت تعمل جاهدة على احتكار النشاط في منطقة الخليج، وعدم فسح المجال لمنافسة القوى الأخرى[١٢]. بعد ذلك قررت السلطات البريطانية في المنطقة الايعاز الى حاكم الشارقة رفع علمه على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى باستمرار لمنع أي محاولة إيرانية لفرض سيطرتها عليهما. وفي أبريل عام ١٩٠٤ م أقدمت إيران على خطوة مفاجئة بإنزال عدد من حرسها في جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى، وأزالوا العلم العربي من الجزيرتين على يد موظف بلجيكي كان يعمل في مصلحة الجمارك الايرانية، وقام برفع العلم الايراني عليهما، ولكن السلطات البريطانية تحركت بسرعة وأعادت الوضع في الجزيرتين إلى ما كان عليه في السابق[١٣].

وشهدت المرحلة التالية ما بين ١٩٠٤ إلى ١٩٢٣ م هدوءاً في الموقف الإيراني من الجزر

لإعتبارات وظروف حدثت في تلك الفترة، منها أن سياسة بريطانيا كانت تهدف الحفاظ على الوضع الراهن، ولا ترغب في أية مشكلات في مناطق نفوذها، وبخاصة في جو سبق الحرب العالمية الأولى وأثنائها وبعدها، كما أن مصالحها في كل من إيران والإمارات العربية في الخليج تتطلب عدم إثارة المشكلات الإقليمية؛ لأن هناك قوى عديدة تتنافس على المنطقة، وتتطلع إليها بحكم موقعها الإستراتيجي وظهور النفط فيها.

ففي المباحثات التي جرت بين الحكومة البريطانية والحكومة الالمانية بشأن إلغاء إتفاق إستغلال الأكسيد الأحمر (الحديد) من قبل الألمان في جزيرة أبو موسى لم يتم الإتصال في إيران بشأن الموضوع، وقد إستمرت المباحثات في الفترة ما بين ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ م[١٤]. وكانت بريطانيا تسعى أنذاك إلى إبقاء المنطقة بعيدة عن منافسة القوى الأخرى، وقد حسمت الحرب العالمية الأولى الأمور بانتصار الحلفاء، وتقسيم البلاد العربية، وتقوية نفوذ بريطانيا في المنطقة. ولكن ذلك لم يضع حدا للإدعاءات الإيرانية في الجزر فقد عادت إيران إلى المطالبة بها مرارا بعد ذلك.

كتب الوزير المفوض البريطاني في طهران في عام ١٩٢٣ م يقول: إنّه عرف بسرية أنّ أحد التجار الأغنياء ذا نفوذ سياسي في إيران قد حرّض الحكومة الإيرانية على المطالبة بجزيرة أبو موسى والبحرين، ورفع الأمر إلى عصبة الأمم، ويعتقد أنه صاحب شركة الوادي الذهبي التي كانت تقوم بالتنقيب عن أكسيد الحديد في هرمز، وجزيرة أبو موسى، ولفت السيد ب . لورين نظر وزارة الخارجية البريطانية الى ما حدث في عام ١٩٠٤ م، وحذر من أن إيران قد تلجأ إلى إجراء مماثل، ولكن الحكومة البريطانية قد أوضحت من أن الحادث لن تكون له انعكاسات ولن يتكرر[١٥].

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن مصالح بريطانيا في الخليج كانت تحدد موقفها من المطالبة الإيرانية في الجزر، ولذلك كما سبق ذكره عارضت محاولات إيران إحتلال جزر أبو موسى والطنبين في فترة استعمارها للمنطقة وخططت ووافقت على ذلك الإحتلال بعد قرار إنسحابها منها. وما يؤكد ذلك أيضا فقد بعث الوزير البريطاني المفوض في طهران P. Loraine ببرقية إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٢٣ م رقم ١٢٣ قال فيها: «علمنا من مصادر سرية وخاصة أن وجود رواسب أكسيد الحديد، واكتشافها في هرمز قد جعل الحكومة الإيرانية ترسل وكيلا عنها من ميناء على الخليج لإيقاف أي عمل في الجزيرة[١٦]». وردت وزارة الخارجية البريطانية على هذه البرقية بتاريخ ١ مايو ١٩٢٣ م تقول فيها: «إننا في هذه المناسبة نستعد لإتخاذ إجراء عسكري بحرى لإزالة العلم الإيراني من جزيرة طنب وأبو موسى اللتين نعتبرهما تابعتين لشيخ الشارقة وإذا لم يكن لديك اعتراض الفت نظر رئيس وزراء إيران لما حدث عام ١٩٠٤ م، وأبلغه إنذارا وديا بأنه من غير الحكومة الايرانية إتخاذ مثل هذه الإجراءات لأن

حكومة صاحب الجلالة ستتخذ الخطوات والإجراءات المماثلة لما حدث عام ١٩٠٤ م لمنع أي خطوة إيرانية في هذا الاتجاه».[١٧] (أنظر ملحق رقم (١)).

وذكرت مذكرة رسمية بريطانية في ٣٠ أبريل ١٩٢٣ م إن جزيرة أبو موسى قد جاء ذكرها من قبل لوريمَر في دليل الخليج بأنها تابعة لشيخ الشارقة بدون شك، وذكر دليل الخليج الحقائق التالية: إن جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى تتبع مسئولية عرب الشارقة، فقد احتلت إيران بصورة موقته جزيرتي طنب وأبو موسى في عام ١٩٠٤ م لمدة ثلاثة أشهر، وأزيل الوجود الإيراني من الجزيرتين، ووعدت إيران ببحث الموقف بينها وبين الحكومة البريطانية؛ ولكن إيران لم تقدم ما يثبت إدعاءها وملكيتها للجزر المذكورة، ولا يجب إن تتخذ أي إجراء بحق أي جزيرة في الخليج؛ لأنه سيكون لبريطانيا موقف من ذلك كما حدث في عام ١٩٠٤ م[١٨].

السؤال الذي يمكن طرحه هو: إن هذا الموقف البريطاني الذي يبدو قوياً لم يمنع إيران من تكرار مطالبتها بالجزر العربية إلى أنْ تمكنت من إحتلالها فلماذا لم تحسم بريطانيا الموقف بشأنها مع إيران وقد كانت قادرة على ذلك في فترة سيطرتها؟ ولماذا سكتت وتواطئت بشأن الإحتلال بعد قرار انسحابها من المنطقة؟ نترك الإجابة عن هذه الأسئلة التي تكررت فالدراسة ستجيب عليها، ونعود إلى فترة العشرينات من القرن العشرين. ففي الوقت الذي لم يتوقف فيه النشاط الإيراني تجاه الجزر العربية كانت إيران تعتقد بأن استمرار ذلك النشاط يضفي الشرعية على مطالبها. ففي خريف ١٩٢٥ م بعثت السلطات الجمركية الإيرانية سفينة صغيرة (لنش) إلى جزيرة أبو موسى، وقام موظفوا الجمارك الإيرانية بالتفتيش على أعمال التنقيب على أكسيد الحديد، وأخذوا عينة (كيسا) منه لدى عودتهم إلى إيران، وأبلغ الوزير البريطاني المفوض في طهران ووزير الخارجية البريطانية بالأمر، وتم الإتصال بحكومة الهند لإرسال سفينة حربية إلى جزيرة أبو موسى وأنذرت السلطات البريطانية إيران بعدم تكرار مثل هذه الأعمال في المستقبل[١٩].

وفي العام نفسه ١٩٢٥ م شعرت إيران بأن حماية تجارتها، وتحقيق أحلامها بإحتلال الجزر يتطلب بناء قوة بحرية عسكرية، عندها باشرت ببناء أسطولها البحري. لقد كانت دوافع إيران لبناء الأسطول: أولاً، لمنع تهريب البضائع من الساحل العربي إلى إيران في وقت نشطت فيه تجارة التهريب، والثاني لإحتلال الجزر العربية (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى والبحرين)، واعتمدت في بناء أسطولها على إيطاليا فانزعجت بريطانيا لوجود مثل هذا النشاط الايطالي في الخليج، والذي لم يقتصر على القطع البحرية فحسب، ولكن أيضا على ضباط وفنيين*. وقد مارس الاسطول الايراني نشاطاً ضد السفن العربية التجارية في الخليج، ولم يقف

* إن الفترة التي استعانت ايران فيها بالايطاليين في بناء اسطولها البحري كان موسوليني يحكم ايطاليا، وكان الحكم الفاشي على خلاف مع بريطانيا، لذلك انزعجت بريطانيا من العلاقات الألمانية ـ الإيرانية في العشرينات.

الأمر عند ذلك بل تعداه إلى محاولة إحتلال الجزر حيث أقدمت إيران على إحتلال جزيرة هنجام عام ١٩٢٨ م[٢٠] مستخدمة أسطولها الناشيء.

لقد كانت الإمارات العربية في الخليج في تلك الفترة غير قادرة على مواجهة الأطماع الإيرانية، وبخاصة بعد أن تمكنت بريطانيا من إضعاف القواسم والسيطرة على المنطقة كلها، ثم إن السلطات البريطانية لم تكن في مواجهة السيطرة الايرانية على الجزر بدليل إنّها لم تمنع ذلك الإحتلال، وهي قادرة عليه، وحتى موقفها من عدم فسح المجال أمام إيران لإحتلال جزيرتي أبو موسى وطنب في الفترة ما بين ١٩٠٤ ـ ١٩٧١ م كان موقفا سياسيا تقتضيه ظروف المرحلة وطبيعة العلاقات البريطانية الإيرانية، وليس قناعة مبدئية بأن هذه الجزر عربية.

حـــوادث عـــام ١٩٢٨ م

إجراءان أقدمت عليهما إيران في عام ١٩٢٨ م يفسران استمرار نواياها في التوسع، وعدم تخليها عن مطالبتها في الجزر العربية. الأول: إحتجاز الدوريات الايرانية مركبا شراعياً عربياً تابعاً لإمارات الساحل العماني بمن فيه من المسافرين، والحمولة، والثاني: إقدام إيران على إحتلال جزيرة هنجام.

وتفسير عملية إحتجاز المركب العربي كان استعراضا للقوة بعد شراء إيران لزوارق بحرية، وبداية بناء أسطولها البحري، وكذلك القيام بعمليات قرصنة ضد السفن العربية التجارية لإرهابها، وإشعار البريطانيين بقوة إيران وقدرتها على القيام بأي عمل من شأنه فرض مطالبها. وكان رد الفعل لدى السلطات البريطانية التي تقع تلك الإمارات العربية تحت حمايتها مطالبتها إطلاق سراح المحتجزين، وإرجاع المركب، وتعويض قدره ٥,٠٠٠ روبية هندية. وأعلنت إيران بأن خطوتها كانت لتأكيد سيادتها على جزيرة طنب، وإن المركب العربي كان يرسو في الجزيرة عندما أرغمته الزوارق الإيرانية على الإبحار إلى الساحل الإيراني، وإحتجازه، وبعد التدخل البريطاني تم الإفراج عن الرجال والنساء الذين كانوا على ظهر المركب، ولكن السلطات الإيرانية رفضت دفع تعويضات لأصحاب المركب والمحتجزين، لقد كان رد الفعل البريطاني بطيئا، وغير حاسم لأن بريطانيا كانت لها مصالح في إيران، وتتطلع في حينها لتجديد المعاهدة البريطانية ـ الإيرانية. إن حكام وسكان الإمارات كانوا لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم بحكم تولى بريطانيا الدفاع عنهم، وسيطرتها على المنطقة كلها، وإن أي رد فعل من قبلهم سيواجه ليس من إيران فحسب، ولكن أيضا من السلطات البريطانية نفسها. والحصيلة النهائية من هذه العملية أن إيران قد أعادت تأكيد إدعائها في جزيرة طنب الكبرى[٢١].

أما الحادث الثاني الذي أقدمت عليه إيران في عام ١٩٢٨ م فكان كما أشرنا أنفا إحتلالها لجزيرة هنجام، وكانت هذه ثاني جزيرة عربية تسقط في يد إيران، ويستمر إحتلالها بعد جزيرة

سيرى، وكان عرب الخليج عاجزين عن مواجهة هذا التحدي بسبب إضعاف بريطانيا لقوتهم؛ وارتباطهم معها بمعاهدات تنص على توليها الدفاع عنهم؛ ولأسباب خاصة بطبيعة المرحلة في نهاية العشرينات؛ وإستمرار المفاوضات بشأن إمتياز النفط في الجزيرة العربية وإيران؛ ومنافسة الشركات الأمريكية لها. فإن التواطىء البريطاني في مسألة احتلال جزيرة هنجام كان واضحا فلم تحرك السلطات البريطانية ساكنا في الوقت الذي استمرت فيه إيران بالمطالبة في البحرين وطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى.

بدأت عملية السيطرة على الجزيرة بأن أقامت إيران فيها مركزا جمركيا، ومكتبا للبريد، وقامت بتعيين موظفين إيرانيين فيها ثم أقدمت على عملية الإحتلال، وطرد شيخها أحمد بن عبيد بن جمعه[٢٢].

إن جزيرة هنجام جزيرة صغيرة تابعه لعمان، وسكانها من قبيلة بنى ياس العربية التي تسكن عمان، استقرت هذه القبيلة في الجزيرة في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وقبل ذلك كانت تابعة للحكم العربي في جنوب إيران، وكان يعمل سكانها في التجارة وصيد الاسماك، والغوص على اللؤلؤ[٢٣]. والملفت للنظر أن العرب لم يطالبوا بجزيرتي سيرى وهنجام، وسكتوا عن الأمر الواقع، وكأنهم يريدون الحفاظ على ما تبقى لهم من أرض، أو أن بعضهم كان ولا يزال مقتنعا بأن هذه الجزيرة تابعة لإيران، وحتى بعد إحتلال إيران للجزر الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى عام ١٩٧١ م لم يتحرك أحد ليقول: إن إيران قد إحتلت جزيرتين قبل ذلك، وإن تلك الخطوات قد خلقت جروحا عميقة في العلاقات العربية ـ الإيرانية.

قضية الجزر في الثلاثينات

عادت إيران لإثارة موضوع الجزر مرة أخرى في عام ١٩٣٢ م، ولما كانت السلطات البريطانية لا تريد المساومة على جزر أبو موسى وطنب والبحرين فإنها كانت تبحث عن طريقة تساعد إيران على حفظ ماء الوجه، ويشير تقرير بريطاني كتب في ١ يوليو ١٩٣٢ م إلى أن إيران مستعدة لترتيبات حول جزيرتي هنجام والبحرين[٢٤]، ويشير التقرير إلى الصعوبة التي تواجهها إيران في معارضة بريطانيا لها وعدم مساعدتها في الحصول على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى. ورد السيد Ollphant . من وزارة الخارجية البريطانية على الوزير البريطاني المفوض في طهران مصححا المعلومات التي ذكرها تقرير المفوضية البريطانية في طهران بأن علم الشارقة قد رفع على جزيرتي طنب وأبو موسى في عام ١٩٠٤ م، وقد أكد ذلك لوريمر في دليل الخليج، وإنّ أرشيف الفترة من ١٩٠٠ ـ ١٩١٠ م، بما فيها حادث ١٩٠٤ م الخاص بالجزر مليىء بالمعلومات حول هذه المسألة، وحول منطقة الخليج[٢٥].

وأثارت إيران أزمة في عام ١٩٣٤ م عندما منح حاكم الشاقة إمتياز استثمار أكسيد الحديد في جزيرة أبو موسى إلى R.C. Bayldon لصالح شركة الوادي الذهبي البريطانية. فبعد علم الحكومة الايرانية بذلك طالبت بإلغاء العقد حتى تحل مشكلة السيادة على جزيرة أبو موسى، وإعتبرت الإمتياز باطلا كما أكدت تبعية الجزيرة لها، وأن أي إجراء يتعلق بالجزيرة يجب أن يتم الإتفاق بشأنه معها[٢٦]. ولم تلتفت السلطات البريطانية للإحتجاج الايراني، ويبدو إن إصرار بريطانيا على إبقاء جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى تحت سيادة الشارقة ورأس الخيمة يرجع أساسا إلى وجود أكسيد الحديد والنفط في هاتين الجزيرتين، واستغلال الشركات البريطانية لهذين المعدنين، وخوفا من أن أي تغيير في مسألة السيادة على الجزيرتين لصالح إيران يؤثر على المصالح البريطانية فيهما، وفي منطقة الخليج لأهمية موقع هاتين الجزيرتين، وأهمية معدني أكسيد الحديد والنفط المتوفرين فيهما وفي المياه الاقليمية وبكميات تجارية.

قضية الجزر عام ١٩٥١ م

أقدمت إيران في عام ١٩٥١ م على إجراء يهدف فرسنة جزيرة أبو موسى وذلك بإجراء إحصاء للسكان في الجزيرة، وتوزيع هويات ايرانية عليهم فأرسلت المفوضية البريطانية في طهران برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥١ م تحمل رقم ٦٢ تقول:

«إن الحكومة الإيرانية قد أعطت تعليماتها إلى المسئولين الإيرانيين في جنوب إيران لإرسال بعثة إلى جزيرة أبو موسى لإجراء إحصاء لسكانها وتوزيع هويات إيرانية عليهم»[٢٧]. كما أن إيران قد أقامت فنارا لإرشاد السفن في الجزيرة. وفي رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في طهران مؤرخة ٢٦ فبراير ١٩٥١ م تسأل فيها عما إذا كانت إجراءات إيران لإحصاء سكان جزيرة أبو موسى، وإقامة فنار لإرشاد السفن فيها لا تزال مستمرة[٢٨]. (أنظر ملحق رقم (٢)).

وأكدت السلطات البريطانية في المنطقة أن جزيرة أبو موسى تابعة للشارقة، وأن الحلفاء قد استخدموها في عام ١٩٤١ م، وأن البحرية البريطانية تتردد على الجزيرة في زياراتها باستمرار[٢٩].

وفي إحدى تلك الزيارات أعطت السلطات البريطانية المعلومات التالية عن الجزيرة في ١ مارس ١٩٥١ م.

«أ ـ يوجد في الجزيرة ثمانية أو عشرة إيرانيين فقط، والبقية مائة شخص هم عرب من رعايا الشارقة.

ب ـ إن السفينة البريطانية (فلامنجو) قد وصلت إلى جزيرة أبو موسى في طريقها من جزيرة طنب إلى جزيرة بونعير.

جـ ـ سيقوم السيد بوتوك بزيارة شيخ أبو ظبي قريبا ليرتب معه موضوع البحث عن أكسيد الحديد في بعض الجزر التابعة له . . »[٣٠].

وتشير برقية بعث بها المقيم السياسي البريطاني في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠ مارس ١٩٥١ م «بأن الترتيبات قد أتخذت مع قائد البحرية البريطانية في الخليج لتقوم السفينة الحربية البريطانية بعمل في منتصف مارس لمساعدة شيخ الشارقة في مطالبه في جزيرة أبو موسى» ويجب أن يرفع علمه عليها، فقد كان موجودا في الجزيرة في الماضي، وأقترح تقديم إحتجاج قوى لطهران حتى لا تتخذ أية إجراءات أخرى، ويبقى الوضع في الجزيرة كما كان عليه في عام ١٩٢٣ م[٣١].

وكانت إيران بإستمرار تحاول إبقاء مسألة مطالبتها بالجزر حية، ولا تتوقف عن محاولتها خلق وقائع تاريخية تستطيع أن تستند إليها في إدعائها بمرور الزمن، ففي رسالة من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥١/٣/١٢ م ذكرت «أن قاربين حربيين ايرانيين قد زارا جزيرة أبو موسى في نهاية شهر فبراير عام ١٩٥١ م، وهي زيارة روتينية لم تؤدِ إلى إثارة قضية سياسية»[٣٢].

وبقيت السلطات البريطانية الموزعة بين المفوضية البريطانية في طهران؛ والمقيم السياسي في البحرين؛ والقوة البحرية الممثلة في السفينة الحربية فلامنجو ـ التي تحرس الجزيرة وتقوم بزيارات منتظمة لها ـ بقيت تلك السلطات تراقب عن كثب تحركات الحكومة الايرانية نحو جزيرة أبو موسى، وتحلل أبعادها، وتضع وزارة الخارجية البريطانية في صورة تطوراتها أولا بأول. وكانت تعطى إهتماما خاصا لبعض القضايا مثل الخطوة الايرانية لإجراء إحصاء في الجزيرة لما له من آثار سياسية، فقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية في ١٤ مارس ١٩٥١ م تقول فيها: «إنه من المفيد أن تقوم السفينة (فلامنجو) بالتفتيش في جزيرة أبو موسى لمعرفة ماذا حدث بالضبط عندما دخلت البعثة الايرانية، والتأكد من أنها بالفعل قامت بإحصاء لسكان الجزيرة، ووزعت عليهم بطاقات شخصية إيرانية، وعلى ضوء ذلك سوف نتأكد من موقف طهران»[٣٣].

وتحتوى دور الوثائق البريطانية على كمية كبيره من التقارير والبرقيات والمراسلات الخاصة بمسألة الجزر، بالإضافة إلى ما ذكر فقد بعث قبطان السفينه الحربية البريطانية فلامنجو في الخليج بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥١ م بتقرير حول الأوضاع في جزيرة أبو موسى والنشاط الايراني فيها قال فيه:

«قامت شركة الوادي الذهبي البريطانية بتصدير حوالي ستة آلاف طن من أكسيد الحديد من جزيرة أبو موسى سنويا، وتدفع حوالي ٣٥,٠٠٠ روبية هندية سنويا رواتب وأجور للعاملين

في استخراجه من الجزر، وأغلب هؤلاء من العرب ما عدا اثنين إيرانيون أما العرب فهم من دبي والشارقة، وباقي مناطق الساحل العماني . . إن الجزيرة تابعة لشيخ الشارقة، الذي يملك (الدكان) الحانوت الوحيد في الجزيرة، وكانت الضرائب تجمع لشيخ الشارقة بواسطة ممثله في الجزيرة. ومنذ عام ١٩٠٨ م كان يملك رواسب أكسيد الحديد إيراني في لنجه بجنوب إيران، وكان يدفع مائتين وخمسين جنيها استرالينياً سنويا لحاكم الشارقة . . أن الجزيرة تابعة للشارقة لمدة مائة وثلاثين سنة تقريبا، ومن الصعوبة الشك في ملكيتها، كما أن علم الشارقة كان يرفع عليها في المناسبات مثلا عندما تصلها السفن وفي يوم الجمعة، وفي المناسبات الخاصة . . وفي ٢٥ فبراير عام ١٩٥١ م* قام زورق إيراني حربي بزيارة للجزيرة لمدة ساعتين، ونزل ضابط وأربعة عشر جنديا إليها ولم تكن معهم أسلحة قابل الضابط صاحب دكان في الجزيرة ووجه له عدة أسئلة منها: من يملك الجزيرة فرد الحانوتي أنها ملك شيخ الشارقة، وعلم من المرفوع هناك؟ فأجاب إنه علم الشارقة، ما هي العملة التي تستعملها في حانوتك؟ إنها الروبية الهندية، بعد ذلك قال له: إن الجزيرة إيرانية، ويجب أن تستعمل العملة الإيرانية، فأجاب نحن تابعون للشارقة. بعد ذلك تركه وركب الضابط وجنوده سفينتهم وأبحروا عن الجزيرة . . . نوصي بأن يرفع علم جديد للشارقة على جزيرة أبو موسى، ويكون من المناسب لو قام شيخ الشارقة ببعض النشاطات الشخصية في الجزيرة.[٣٤] (أنظر ملحق رقم (٣)).

ومنذ ١٩٥١ م، وحتى ١٩٧٠ م لم تحاول إيران إتخاذ إجراء لإحتلال الجزر، وإنما إستمرت مطالبتها بها، وربما يرجع ذلك إلى وجود عبد الناصر والمد القومي العربي الذي كان يتزعمه في الخمسينات والستينات، وبعد هزيمة العرب عام ١٩٦٧ م، ورحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ م حسمت إيران قضية الجزر بعملية إحتلال شاملة ونهائية في عام ١٩٧١ م.

إحتلال إيران للجزر الثلاث عام ١٩٧١ م

دخلت مسألة الجزر العربية في الخليج مرحلة جديدة في بداية السبعينات، وبخاصة بعد إعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب عسكرياً من منطقة الخليج العربي. إن هذا القرار كان أحد الأسباب التي دفعت إيران إلى الإقدام على إحتلال الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى عام ١٩٧١ م، ولكن ذلك لا يعني أن هذا هو السبب الوحيد فضعف الوضع العربي بعد هزيمة ١٩٦٧ م؛ ورحيل عبد الناصر كما سبق ذكره قد دفعا إيران إلى تحقيق حلمها بإحتلال هذه الجزر والذي استمر طويلا، ولا تغيب عن البال الأسباب الاستراتيجية والاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها في هذا البحث.

---

* يلاحظ أن الوثائق البريطانية عندما تتحدث عن تبعية الجزر لإمارات الساحل العماني تركز وتكرر بأنها تابعه لشيخ الشارقه ولشيخ رأس الخيمه، وليس لإمارة الشارقة أو رأس الخيمه وللساحل العماني.

ليس هناك أدنى شك من أن بريطانيا التي كانت تعارض احتلال إيران في السابق قد وافقت على الإحتلال في عام ١٩٧١ م، فقد قدمت السلطات البريطانية مقترحات إلى حاكمي الشارقة ورأس الخيمة تتلخص في تقسيم السيادة وعوائد النفط في الجزر الثلاث بين إيران والإمارتين العربيتين، وتدفع إيران منحة سنوية لحاكمي الإمارتين، ولا تعلن إيران عن تواجدها العسكري في الجزر. وقد رفض حاكم رأس الخيمة هذه المقترحات في الوقت الذي قبلها حاكم الشارقة[٣٥]. إن هذه المقترحات التي قدمتها بريطانيا كانت الإطار الذي غلّف عملية الإحتلال الإيراني للجزر، وأصبح إحتلالا وضماً للأرض والمياه الإقليمية دون أية حقوق للإمارتين العربيتين، فهل بعد ذلك من دليل على دور بريطانيا في تسليم الجزر إلى إيران بعد أن تظاهرت ولمدة طويلة بأنها جزرا عربية وليست إيرانية. ولنقرأ تصريح السفير البريطاني في القاهرة آنذاك ريتشارد بوسنت قبيل إحتلال الجزر الذي قال فيه: «إن حاكم الشارقة يسعى بشكل ودي، وصريح لعدم الدخول في نزاع مع إيران، ويود الوصول إلى حل ودي، وأعتقد أن الحل سيكون سهلا بالنسبة لجزيرة أبو موسى، أما بالنسبة لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى فإنه لا داعي لإثارة أي خلاف بشأنهما لعدم وجود مصالح أو سكان فيهما أو أية حاميات عسكرية، وإن الوصول إلى الإتفاق بشأنهما سيكون سهلا أيضا»[٣٦].

ومن ذلك يتضح أن إيران قد نفذت الخطة البريطانية بشأن الجزر، فتمكنت من إحتلالها عشية الانسحاب البريطاني من الخليج، فقامت بإنزال قواتها البرمائية، والتي تقدر بعدة آلاف من الضباط والجنود، وكانت تحملهم قوارب حربية وطائرات هيلوكبتر إلى الجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى)، وقد وقعت اشتباكات، وإطلاق نار بين القوات الإيرانية ورجال الشرطة العربية في الجزر، وبعد ساعات تمكنت القوات الايرانية من قتل بعض الشرطة العرب، وأسر البعض الآخر، وتمت عملية الإحتلال دون أن تحرك بريطانيا ساكنا. وكان أول رد فعل هو بيان رأس الخيمة عن الإحتلال واستنكارها له، وأعلن رئيس وزراء إيران نبأ إحتلال قواته للجزر الثلاث، ورفع العلم الإيراني عليها، وأكد بأن أعمال التنقيب عن النفط ستسمر[٣٧]. وقد استند إعلان إيران إلى الإتفاق بينها وبين حاكم الشارقة الذي نص على «إن حكومة الشارقة تسمح لقوة إيرانية بالمرابطة في جزيرة أبو موسى، وفي أماكن محددة متفق عليها . . وتحصل الشارقة بموجب هذا الإتفاق على مليون ونصف مليون من الجنيهات الاسترلينيه ولمدة تسع سنوات، وتتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني»[٣٨].

ولم يكن رد الفعل العربي الرسمي والشعبي بمستوى الحدث؛ لأن العرب كانوا ما يزالون مصابين بحالة الهزيمة التي حدثت عام ١٩٦٧ م، ورحيل عبد الناصر؛ ومذبحة الفلسطينين في

الأردن*. وجاء الموقف البريطاني بعد إحتلال الجزر الثلاث ليبرر ذلك بأن بريطانيا قد انسحبت من المنطقة وليست عليها التزامات تجاهها. لقد كانت بريطانيا تقر دائما بأن الجزر الثلاث تابعة للشارقة ورأس الخيمة، وما يؤكد ذلك الإتفاقيات بشأن النفط مع حاكمي الشارقة، ورأس الخيمة، وكذلك استثمار أكسيد الحديد الذي سبقت الاشارة إليه في عامي ١٩٥٣ م وعام ١٩٦٤ م وكانت إتفاقية إمتياز النفط عام ١٩٦٤ م لشركتي Uniam oil Exploration Production Company & The Southern Natural Gas Company. ونص العقد على شمولية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين لسيادة الشارقة ورأس الخيمة، وقد منحت الشارقة الإمتياز لشركة .Buttes Gas & Oil Lo وهي شركة مسجلة في كالفورنيا للتنقيب عن النفط في جزيرة أبو موسى ومياهها الاقليمية[٣٩].

وفي شأن الموقف البريطاني من إحتلال إيران للجزر ذكرت الدكتورة روز ماري سعيد «أما بالنسبة لمسألة جزر طنب وأبو موسى فلم تكن لبريطانيا فيها مصالح . . ولذلك نرى بأن بريطنيا لم تتخذ أية تدابير لحل مشكلة هذه الجزر عندما أعلنت في يناير ١٩٦٨ م بأنها ستسحب قواتها نهائيا من منطقة الخليج بنهاية عام ١٩٧١ م[٤٠]. إن إستنتاج الدكتوره رزو ماري سعيد غير صحيح، وربما كانت تنقضها بعض المعلومات عن استثمار أكسيد الحديد من قبل بريطانيا، ومن ثم النفط لمدة طويلة، في الحقيقة لبريطانيا مصالح إقتصادية في الجزر، وعدم اتخاذها أية تدابير لحل مشكلة الجزر ليس مرده عدم وجود مصالح لها فيها وإنما لخلق مشكلة في المنطقة من جهة، وإن مصالحها بموجب الإتفاقيات المعقودة بين الطرفين العربي والإيراني كانت تحدد الموقف البريطاني بين الحين والآخر. الأمر الآخر هو إنّ بريطانيا قد اتخذت تدابير تجاه مسألة الجزر قبل إنسحابها من المنطقة وقد بحثنا ذلك آنفا في هذا البحث وإن مقترحاتها وخطتها قد أدت إلى عملية الإحتلال الإيراني للجزر.

وبتحليل الدوافع والأهداف وراء الخطوة الإيرانية لإحتلال الجزر الثلاث نجد أنها كانت تريد التحكم في مضيق هرمز، لأنها تعتقد بأن ذلك يجعلها تتحكم في الملاحة في المنطقة، وعلى إقتصاديات الدول الخليجية التي يعتبر النفط موردها الأساسي والوحيد، كما يؤثر ذلك على أمنها. وثانيا: تحقيق التوسع الايراني على حساب العرب[٤١]. وثالثا : الاستفادة تجاريا من هذه الجزر كموانى تجارية خاصة جزيرة أبو موسى.

لم يقتصر الموقف الايراني من الوطن العربي على مسألة الجزر في الخليج العربي، بل أن مطامعها تمتد إلى أبعد من ذلك ولسنا هنا في مجال بحث العلاقات العربية ـ الإيرانية بصورة عامة لأن هذه الدراسة تركز على مسألة الجزر العربية في الخليج ومدى تأثيرها على العلاقات

* كان موقف كل من العراق والكويت واضحاً ضد عملية إحتلال إيران للجزر العربية في الخليج وتأكيد عروبتها لكن ذلك لم يؤدي إلى موقف عربي جماعي عملي يضع حداً للعدوان ويعيد الجزر.

العربية الإيرانية في المنطقة، ولكن من المفيد الإشارة إلى تلك الأطماع التي لم تقف عند حدود رأي السلطة في إيران لا بل ساهم بعض الكتّاب الايرانيين فيها مثل علي رضا ميرزا محمد في كتابه : **الخليج الفارسي عبر القرون**، والذي حاول فيه أن يثبت من الناحية التاريخية أن الخليج فارسي مستندا إلى ذكر المصادر العربية والفارسية والأوروبية لهذه التسمية، كما أرفق في الجزء الأخير من كتابه عددا كبيرا من الخرائط التي انتقاها ليثبت ما ذهب إليه من قناعات حول فارسية الخليج[٤٢].

إنه إذا كانت تسمية الخليج بالفارسي قد أطلقت عليه في ظل الامبراطورية الفارسية وامتدادها في المشرق العربي في السابق، وإن الكتّاب المؤرخين والرحالة قد سجلوا ذلك، فإن الواقع يثبت أن تلك التسمية جاءت في ظل السيطرة الفارسية على المشرق العربي، وأن هذا الخليج قد أطلقت عليه تسميات عربية قبل ذلك التاريخ منها خليج العرب، وخليج البصرة، وخليج البحرين الخ . . وأن الوقائع التاريخية والجغرافية تؤكد عروبة الخليج، كما أن الاصرار على التسمية الفارسية للخليج تدل على أن النزاع حوله ذو أبعاد عنصرية، وأن خلق علاقات جيده بين إيران والأقطار العربية في المنطقة ستقود حتما إلى إعادة الجزر العربية إلى أهلها، وإلى تسمية للخليج منصفه ومقبولة من الطرفين العربي والإيراني.

إنّ حل المشكلات الحدودية البرية والبحرية لا يحسمها السلاح ولا الحرب؛ وإنما الحل السياسي العادل لأن الأقطار العربية ستبقى عربية وإيران ستبقى إيران، وإن منطق الإعتداء وفرض الأمر الواقع بالإحتلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المتجاورة والحدودية. ففي الوقت الذي يشعر فيه طرف من هذه الاطراف بالقوة سيتعدى على الطرف الأضعف، وعندما تدور الدائرة؛ ويقوى الطرف الآخر سيتعامل بالمثل وبذلك خسارة مادية وبشريه يمكن ادخارها وتوفيرها وتوجيهها لخدمة السلام والتطور. لقد لعبت القوى الدولية التي لها مصالح حيوية في منطقة الخليج دورا مهما في خلق المشكلات الحدودية وخلق النزاع حولها، وآن الأوان لكى تحل هذه الأقطار مشكلاتها سلمياً بعيدا عن تأثير وتوجيه تلك القوى. ولكن عندما يصر طرف على إستخدام القوة لاحتلال أراضي من الطرف الآخر يصبح أمر استخدام القوة مشروعا لدى صاحب الحق لاستعادة أرضه ووضع حد للعدوان.

خاتمـــة

أوضحت الدراسة أن مسألة الجزر العربية في الخليج كانت حلقة مهمة في العلاقات العربية الإيرانية منذ بدء محاولات إيران السيطرة عليها حتى إحتلالها. ويمكن تلخيص النتائج التاليه المستفادة من هذه الدراسة:

أولا : إن قضاء بريطانيا على قوة القواسم في الخليج العربي قد ساعد إيران على التحرك للسيطرة على إمارة لنجه في جنوب إيران وإنهاء الحكم العربي فيها، ثم الاندفاع للمطالبة في الجزر العربية في الخليج، ومن ثم إحتلالها.

ثانيا : يلاحظ طول نفس ايران، وإصرارها على إحتلال الجزر، فإن محاولاتها لاثبات مطالبها في الجزر قد تكررت دون كلل على مدى أكثر من ثمانين سنه حتى توجتها بعملية الإحتلال عندما أصبح الوقت مناسبا لذلك.

ثالثا : ويمكن تحديد دوافع إيران في إحتلال الجزر العربية بالآتي:

أ ـ الموقع الاستراتيجي للجزر عند مدخل مضيق هرمز.

ب ـ أهمية الجزر كموانى تجارية لعبت دورا في النشاط التجاري في المنطقة.

ج ـ وجود المعادن فيها مثل أكسيد الحديد والنفط.

د ـ أطماع التوسع الايراني في المنطقة.

رابعا : كان للعامل الاقتصادي دورا مهما في مسألة إحتلال الجزر، فهذه الجزر تحتوى على كميات تجارية من أكسيد الحديد والنفط، وإن هذين المعدنين لهما أهمية في التجارة العالمية، كما أن مصالح بريطانيا في إيران والإمارات العربية كانت باستمرار هاجس السلطات البريطانية في المنطقة في تحديد موقفها من هذه القضية.

خامسا : إن الموقف العربي خلال هذه السنوات الطويلة التي كانت إيران تطالب فيها بالجزر حتى أجهزت عليها كان موقفا غائبا في أغلب الأحيان، ومن ثم ضعيفا بعد عملية الإحتلال إذ لم يتعد المطالبة اللفظية باستعادة الجزر وتأكيد عروبتها.

سادسا : أصبح من المؤكد أن إحتلال إيران للجزر العربية قد أوجد شرخاً عميقا في العلاقات العربية الايرانية، وأنّ مستقبل هذه العلاقات في الخليج مرهون بمصير هذه الجزر، وبضمان عدم الاعتداء على الحدود العربية.

إنّ مشكلات الحدود لا تحلها الحرب بل التفاوض سلمياً بشأنها؛ لأن الحرب بالإضافة إلى استنزاف الطاقات البشرية والمادية ليست السبيل إلى إيجاد حلول للمشكلات الحدودية، ولم يحدث أنها ساهمت في حل مشكلة كهذه، ونتج عنها علاقات ودية ومتكافئة بين الجيران.

المـــراجـــع

(١) الهيتي صبرى فارس (دكتور)، الخليج العربي ـ دراسة الجغرافية السياسية، العراق، ١٩٨١ م، ص-٤١٨.

أنظر أيضا : الفرزلي نقولا، الصراع العربي الفارسي، صادر عن مؤسسة الدراسات والأبحاث، باريس، ١٩٨١ م، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٢) الأشعل عبدالله (دكتور) قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ١٩٧٨ م، ص ٩٠.

أنظر أيضا الفرزلي نقولا، المصدر السابق، ص ٥٣.

وأنظر أيضا الهيتي صبري فارس، المصدر السابق ص ٤١٥ ـ ٤١٦.

(٣) IOR R / 15 / 5 / 393, OP. cit., P.2 (Report) London.

(٤) العيدروس محمد حسن (دكتور)، العلاقات العربية ـ الايرانية ١٩٢١ ـ ١٩٧١ م، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٥ م، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦.

أنظر أيضا : Lormer J.G., Gazateer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Colcutta, Vol. 1, 1915. P. 745.

أنظر أيضا : الفرزلي نقولا، الصراع العربي الفارسي، المصدر السابق.

(٥) IOR R / 15/5/393 (Report, Oct. 1928) P. 1

IOR R/15/5/Ibid. P. 7

IOR R/15/5/Ibide, PP. 7. 8.

(٨) العيدروس محمد حسن (دكتور) المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(٩) IOR R / 15/5/393, OP. cit. PP. 2-3.

(١٠) IOR, R / 15/5/Ibide., P. 4.

(١١) IOR R / 15 / 5 / Ibide, P. 4.

(١٢) Wilson Arnold, The Persian Gulf, London, 1959, PP. 258 - 259

أنظر أيضا : الفرزلي نقولا المصدر السابق، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(١٣) IOR/R / 5 / 393, OP. cit., PP. 4 - 5

(١٤) IOR R / 15 / 5 / 393 Ibide. P. 6.

(١٥) IOR / R / 15 / 5 / 393, Ibide, P. 6.

(١٦) F.O. 371/8941 29794 1st May 1923 No. 88.

(١٧) F.O. 371/ (Telegram).

(١٨) F.O. 371 / (Minutes) 30th April 1923.

(١٩) IOR/R/15/393, PP OP.cit., P.7 (Report) 1928

(٢٠) العيدروس محمد حسن (دكتور) المصدر السابق، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٢١) IOR/R/15/393, P. 7., op. cit.

أنظر أيضا روز ماري سعيد (دكتورة) النزاع حول الجزر العربية في الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السادس، أبريل ١٩٧٦ م، جامعة الكويت، ص ١٧ ـ ١٨.

(٢٢) L / P + S / 11 / 277 / Report to India Office, May 1, 1927.

(٢٣) L / P + S / 10 / P. 4011 / 1923 (2) P. 3077 / 28 (Telegram(.

(٢٤) F.O., 371 ⅓ 16007, 029630, 1932 (Report).

(٢٥) F.O., Ibide (Telegram).

(٢٦) F.O. 371 / 1899, No. 1,19355 (Report) See also:R / 15 / 2 / 8 / 41, 1934 Oman (Report).

(٢٧) F.O. 371 / 91284. 29031. 1951 (Letter).

(٢٨) F.O. Ibid, Feb. 1951 (Telegram).

(٢٩) F.O. Ibide., No. 1823 / 3, 8th Feb. 1951.

(٣٠) F.O. Ibid, 1st March 1951 (Letter).

(٣١) F.O. Ibid 10th March 1951 (Telegram).

(٣٢) F.O. Ibid 12 March 1951 (Letter).

(٣٣) F.O. Ibide, 14 March 1951 (Telegram).

(٣٤) F.O. Ibid 21st March 1951 (Report).

(٣٥) العيدروس محمد حسن (دكتور) المصدر السابق، ص ٤١١ - ٤١٣.

(٣٦) العيدروس محمد حسن (دكتور) المصدر نفسه، ص ٤٢٠.

أنظر أيضا : الأشعال عبدالله ، المصدر السابق، ص ٩١ - ٩٢.

See also: Muhmamed Morsy Abdulla, The United Arab Emirates 1978, London, PP. 282 - 284, Croom Helm.

(٣٧) فردهوليداي، ترجمة مصطفى كركوتى، مقومات الثورة في إيران، بيروت ١٩٧٩م، ص ٣٥١.

أنظر أيضا، العيدروس، المصدر السابق، ص ٤٢٤ - ٤٢٨.

(٣٨) محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر ، القاهرة، ص ٥٤٩.

(٣٩) عزيز محمد شكري (دكتور) مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ص ١٦ - ١٧.

(٤٠) روز ماري سعيد، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٤١) الهيتي صبرى فارس (دكتور) المصدر السابق ص ٤١٨.

(٤٢) علي رضا ميرزا محمد، الخليج الفارسي عبر العصور، ١٩٧٤م، القاهرة .

الملاحـــق

أولا : ملحق رقم (١) حول قرار بريطانيا القيام بعمل عسكري بحري لازالة العلم الايراني من جزيرتي طنب وأبو موسى.

ثانيا : ملحق رقم (٢) تقرير بريطاني حول توزيع هويات ايرانية على سكن جزيرة أبو موسى.

ثالثا : ملحق رقم (٣) رسالة من السفارة البريطانية في طهران حول زيارة القوة العسكرية الايرانية للجزيرة سؤال بعض سكانها عن تبعية الجزيرة.

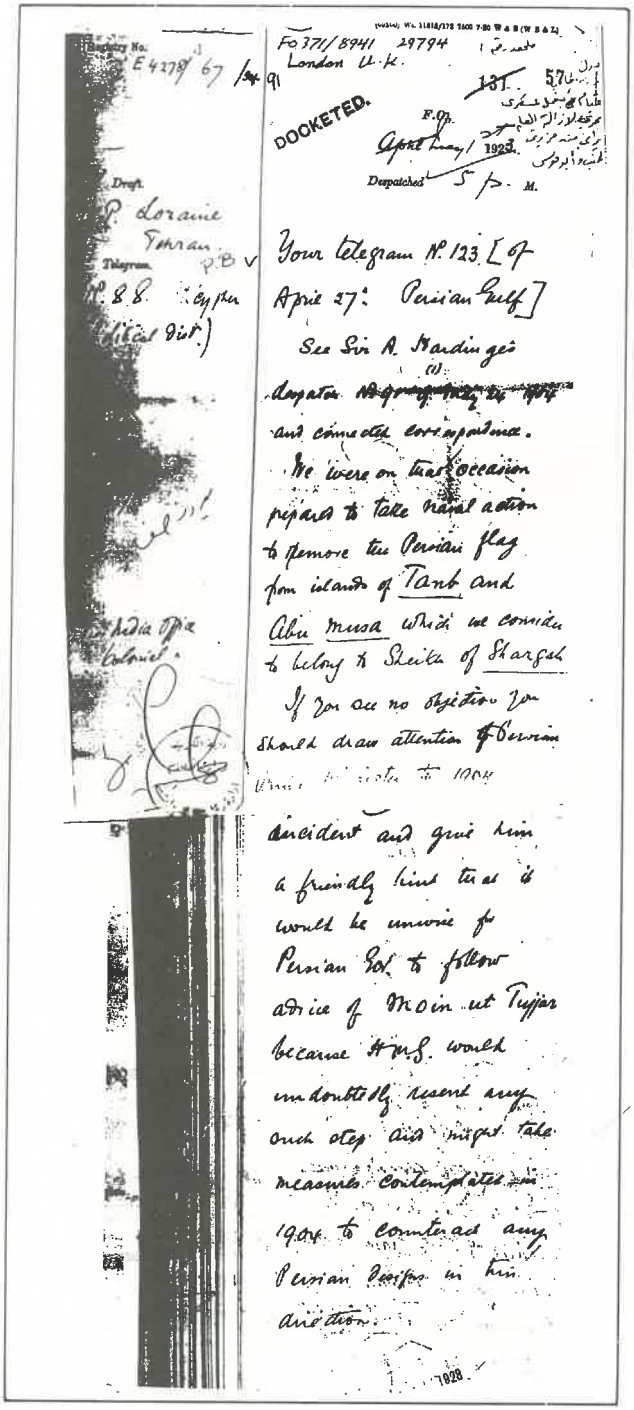

FO 371/8941 29794
London U.K.

DOOKETED.

F.O.

April [illegible] 1923.

Despatched 5 p. M.

Your telegram No. 123 [of April 27: Persian Gulf]

See Sir A. Hardinge's despatch [illegible] and connected correspondence.

We were on that occasion prepared to take naval action to remove the Persian flag from islands of Tanb and Abu Musa which we consider to belong to Sheikh of Sharjah.

If you see no objection you should draw attention of Persian [illegible] to [illegible] incident and give him a friendly hint that it would be unwise for Persian Govt to follow advice of Moin ut Tujjar because H.M.G. would undoubtedly resent any such step and might take measures contemplated in 1904 to counteract any Persian designs in this direction.

Draft.
P. Loraine
Tehran
Telegram P.B.
No. 88 (Egypt
Political Dept.)

India Office
Colonial

1923

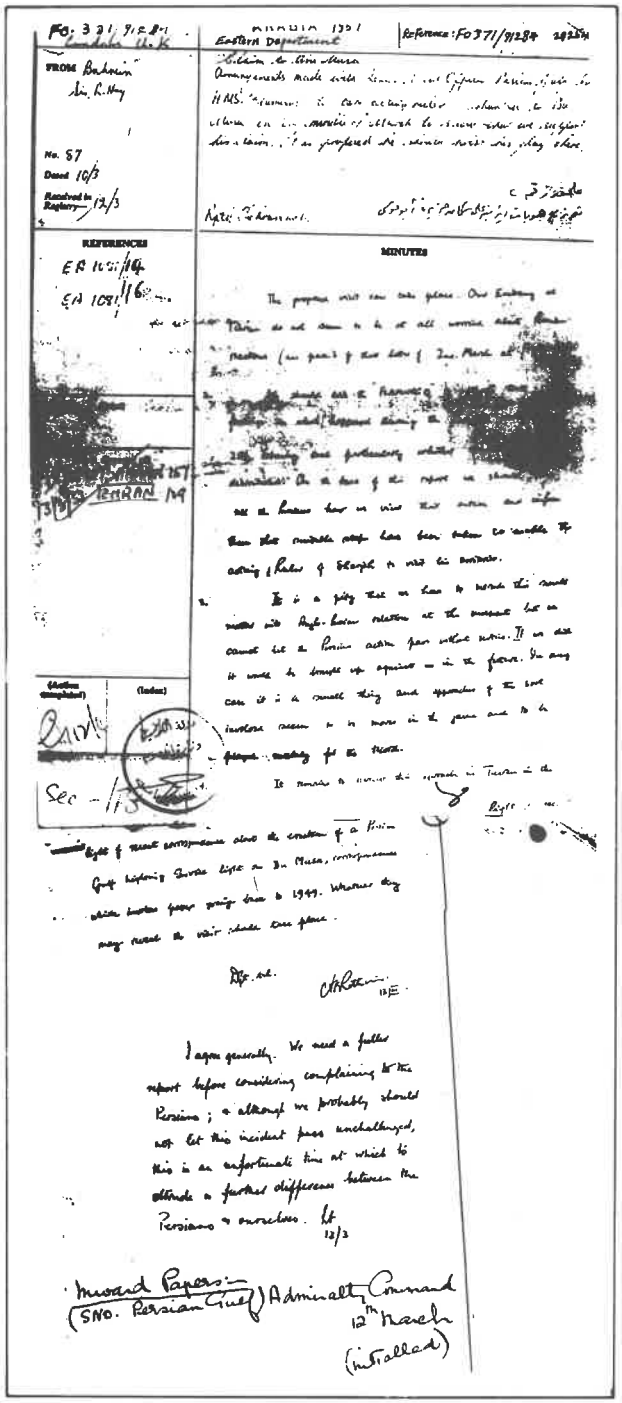

FO 371/91284

Eastern Department

Reference: FO371/91284 [illegible]

FROM Bahrain
Sir R. Hay

No. 87
Dated 10/3
Received in Registry 12/3

REFERENCES
ER 1051/14
ER 1081/16

BAHRAIN 1951

MINUTES

Sec

Mr. Rendel.

I agree generally. We need a fuller report before considering complaining to the Persians; although we probably should not let this incident pass unchallenged, this is an unfortunate time at which to attitude a further difference between the Persians & ourselves. JE 12/3

Record Papers
(SNO. Persian Gulf) Admiralty Command
12th March
(installed)

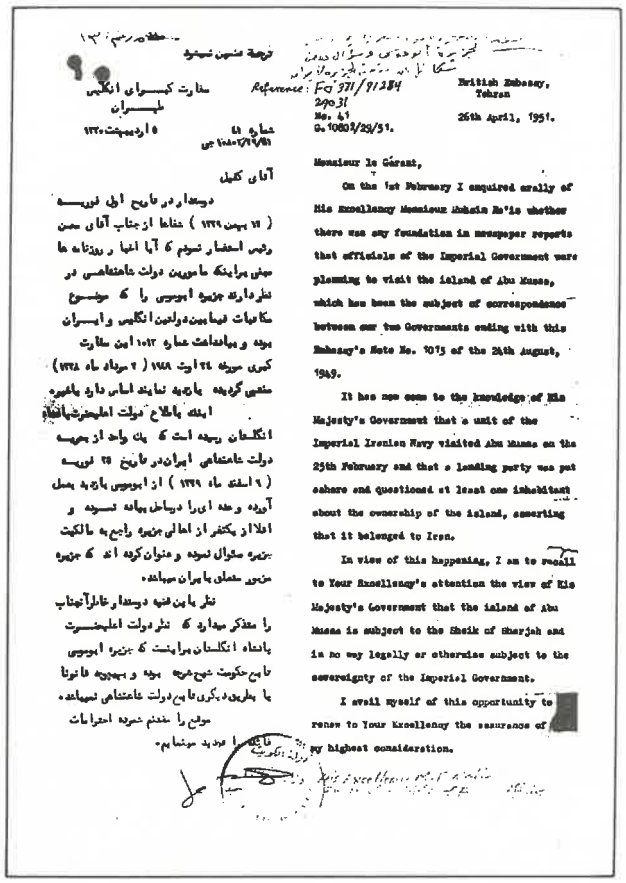

British Embassy,
Tehran
26th April, 1951.

Reference: EQ 371/91284
2/0.31
No. 41
G.1080/29/51.

Monsieur le Général,

On the 1st February I enquired orally of His Excellency Monsieur Ahsain Ala'is whether there was any foundation in newspaper reports that officials of the Imperial Government were planning to visit the island of Abu Musa, which has been the subject of correspondence between our two Governments ending with this Embassy's Note No. 1075 of the 24th August, 1949.

It has now come to the knowledge of His Majesty's Government that a unit of the Imperial Iranian Navy visited Abu Musa on the 25th February and that a landing party was put ashore and questioned at least one inhabitant about the ownership of the island, asserting that it belonged to Iran.

In view of this happening, I am to recall to Your Excellency's attention the view of His Majesty's Government that the island of Abu Musa is subject to the Sheik of Sherjah and is no way legally or otherwise subject to the sovereignty of the Imperial Government.

I avail myself of this opportunity to renew to Your Excellency the assurance of my highest consideration.

سفارت کبرای انگلیس
تهران

شماره ۵۱
۱۰۸۰/۲۹/۵۱ ج

۵ اردیبهشت ۱۳۳۰

آقای کفیل

دیدار در تاریخ اول فوریه (۱۲ بهمن ۱۳۲۹) خفاها از جناب آقای حسن رئیس استفسار نمودم که آیا اخبار و روزنامه ها مبنی براینکه مامورین دولت شاهنشاهی در نظر دارند جزیره ابوموسی را که موضوع مکاتبات فیمابین دولتین انگلیس و ایران بوده و بیادداشت شماره ۱۰۷۵ این سفارت کبری مورخه ۲۴ اوت ۱۹۴۸ (۲ شهریور ماه ۱۳۲۸) منتهی گردیده باشد بایه نمایند اساس دارد یا خیر.

اینک باطلاع دولت اعلیحضرت پادشاه انگلستان رسیده است که یک واحد از بحریه دولت شاهنشاهی ایران در تاریخ ۲۵ فوریه (۶ اسفند ماه ۱۳۲۹) از ابوموسی بازدید بعمل آورده و عده ای را دربساحل پیاده نموده و اظهار یکنفر از اهالی جزیره راجع به مالکیت جزیره سئوال نموده و عنوان کرده اند که جزیره متعلق بایران میباشد.

نظر باین قضیه دیدار خاطرآنجناب را متذکر میدارد که نظر دولت اعلیحضرت پادشاه انگلستان براینست که جزیره ابوموسی تابع حکومت شیخ شرجه بوده و بهیچوجه قانونا یا بطریق دیگری تابع دولت شاهنشاهی نمیباشد.

موقع را مغتنم شمرده احترامات فائقه را مجدد مینمایم.

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية ، تخصصية ، محكّمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨